
زراعة بلا خطر / منطقة الاغوار الشمالية
دمج لتمكين المجتمعات

حقيية ادوات نشطاء المجتمع المدني !!
نماذج أردنية لحملات مدافعة

بناء قدرات المجتمع المدني في الاردن
برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني
2018 - 2013



التكنيكات الجديدة
في حقوق الإنسان



نظرة عامة

قضية المدافعة

مجتمع يتمتع به المزارعين بإستدامة وتنمية أعمالهم من خلال حصولهم على تعويضات في حال حدوث مخاطر طبيعية مثل الصقيع.

مجال التركيز القائم على حقوق الإنسان¹

السلامة والأمان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة 22)²

المشاركة

نطاق المدافعة

محلي، منطقة الاغوار الشمالية، كمدخل، علماً بان النتائج تعمم على المستوى الوطني.

عناصر إجراء المدافعة³

إن التحدي الذي يواجهه العديد من منظمات المجتمع المدني هو التمييز بين التركيز على الأنشطة وتنفيذ إجراءات تكتيكية تؤدي إلى تعزيز جهود المدافعة بشكل استراتيجي. ومن أجل مساعدة المنظمات على إجراء تقييم أفضل لكيفية إنفاق الموارد الثمينة، تقدّم حقيبة ادوات نشطاء المجتمع المدني: نماذج أردنية لحمالات المدافعة أربعة عناصر ضرورية لإجراء أي حملة مدافعة: البناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، وشارك صنّاع القرار. وتوفّر دراسة الحالة هذه أفكاراً حول عناصر العمل الأربعة جميعها:

- البناء التنظيمي للحملة
- البحث
- الحشد
- إشراك صنّاع القرار

الغايات التكتيكية

لقد حددت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان أربع غايات تكتيكية أساسية قائمة على حقوق الإنسان: الوقاية، والتدخل، والتعويض، والترويج/ التعزيز. وتوضّح هذه الحالة الغاية التالية:

- التدخل

فترة الحملة

25 أيار/ مايو 2017 - 24 آذار/ مارس 2018

¹ المصدر: تم إيجاد وتكييف المعلومات المتعلقة بمجالات الحقوق الأربعة هذه في «اكتشف حقوق الإنسان: مهج حقوق الإنسان لعمل العدالة الاجتماعية»، المدافعون عن حقوق الإنسان (<http://bit.ly/1TmOp6v>).

منهجية التكتيكات الجديدة تستخدم: السلامة والأمان؛ وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ والحماية-المساءلة. ملاحظة: يمكن وضع الحقوق المذكورة في هذه «الفئات» الأربع في أي مجال حسب السياق الذي يتم فيه انتهاك الحق. على سبيل المثال، المادة 23: قد يتم وضع الحق في الانضمام إلى نقابات العمال في «السلامة والأمان» بدلاً من «المشاركة» حيث يكون التنظيم النقابي أو الانضمام إلى نقابة أمراً خطراً.

² الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 22: «لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقّه أن تُوفّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرّية.» (<https://bit.ly/2hrKTAM>)

³ يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحمالات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل ابو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدام منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المحرّز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملاءمته للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

ملخص موجز

كان لهذه الحملة أثر ملحوظ على شركة «دمج لتمكين المجتمعات»⁴ وهو العمل على قضايا بيئية وصحية ورفاهية ومعيشية مبنية على النهج القائم على حقوق الانسان، حيث ساعدت على بناء الثقة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي والهيئات الحكومية. هذه النقلة في مجال العمل كانت نتيجة العمل مع برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني (USAID CIS) من خلال برنامج منح مبادرات المدافعة بتطبيق مشاريع المدافعة الجماعية المبنية على الأولويات التي يتم التعرف عليها محلياً من خلال المشاركة المجتمعية والمدافعة المبنية على الحقوق. وبالتالي، قامت دمج بإطلاق حملة «زراعة بلا خطر» في منطقة الأغوار الشمالية.

لوحظ في السنوات الأخيرة ترك العديد من المزارعين للقطاع الزراعي وذلك لزيادة الأعباء المالية المترتبة عليهم جراء وقوع المخاطر الزراعية المختلفة وعدم معرفتهم بتجنبها بالأساليب العلمية المناسبة. ورغم وجود صندوق خاص لإدارة المخاطر الزراعية إلا أن عدم وضوح آليات العمل وخاصة المتعلقة بكيفية إحتساب وتوزيع التعويضات قلل من قدرة المزارعين من الإعتماد على الصندوق كمصدر لتقليص الأضرار.

دفعت هذه الأسباب شركة «دمج» إلى تنظيم حملة للمدافعة عن المزارعين المتضررين من المخاطر الزراعية. ركزت الحملة على تحديد الثغرات في عملية التعويضات الزراعية وإشراك المزارعين والمعنيين لإقتراح وتقديم الإجراءات المناسبة وإستهداف صندوق إدارة المخاطر الزراعية لتبني هذه الحلول. كان من أبرز نتائج الحملة تطوير نموذج لعملية الكشف الميداني للمتضررين من الصقيع وتطوير دليل إجرائي ينظم عملية التعويض للمزارعين المتضررين من الصقيع ابتداءً من الإعلان عن حدوث الخطر إلى توزيع وتسليم التعويضات.

هنالك عدة عوامل ساهمت في إنجاح حملة المدافعة منها موضوع الحملة فهو مهم وإنساني ويطال شريحة كبيرة في الأردن، كما أن التحليل الدقيق لموضوع الحملة ساهم في فهم أفضل لمواطن الخلل وبالتالي العمل على تقديم الحلول المناسبة. بالإضافة لذلك، فإن تنوع خبرات فريق العمل ساعد في إنجاح النشاطات المختلفة للحملة، كما ساعد تفهم مدير صندوق إدارة المخاطر لدور منظمات المجتمع المدني في تقوية أطار التعاون ما بين الطرفين حيث أنه لم يأخذ الإنتقادات الموجهة بحق الصندوق بشكل شخصي مما حول طبيعة العلاقة مع صناع القرار إلى علاقة تعاونية وتشاركية.

الإنجازات

أثارت هذه الحملة إهتماما كبيرا بقضيتها في منطقة الأغوار الشمالية والمناطق المحيطة بها. قامت «دمج» بحشد المجتمع وإشراك صناع القرار مما أدى إلى تحقيق هدف حملتهم «تفعيل المادة 4 من قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم 5 لسنة 2009 خلال 2017». وتبين النقاط التالية كيفية نجاح الحملة وتفعيل المادة 4 من عدة جوانب:

بناء علاقة تعاون مع الجهة الحكومية المعنية: منذ بداية الحملة، إستطاعت «دمج» من بناء علاقة تعاون مع الجهة الحكومية المعنية والمسؤولة. هذه العلاقة مع صندوق إدارة المخاطر الزراعية جعلت من الممكن تطوير وتعديل الإجراء لوضع معايير عادلة لتعويض المزارعين المتضررين من الصقيع.

زيادة المساءلة وقدرة الموظفين الحكوميين على تنفيذ القانون: كان أحد الجوانب الحاسمة لتفعيل المادة 4 من القانون هو موافقة صندوق إدارة المخاطر الزراعية على إعتماد الدليل الإجرائي المقترح لتنظيم عملية التعويض العادل للمزارعين من أضرار الصقيع، من خلال تعليقات واضحة، وليس على شكل «فزة». ورغم إنطلاق العمل من منطقة الأغوار الشمالية فقط، إلا أنه قد تم البدء بتدريب كوادر المديریات التابعة لوزارة الزراعة في المحافظات المختلفة على آلية تطبيق التعليمات.

زيادة المهارات الزراعية ووعي المزارعين بحقوقهم في التعويض: توعية المزارعين بطرق التنبؤ بالصقيع وآلية الحد من أضراره (الوقاية من الصقيع) وتعريفهم بحقوقهم في التعويض وحسب الحالات الواردة بتعليمات صندوق إدارة المخاطر الزراعية.

تطور «دمج» في مجال المدافعة القائمة على حقوق الانسان: تمكن شركة «دمج لتمكين المجتمعات» من تضمين

⁴ دمج لتمكين المجتمعات هي منظمة تنموية حقوقية تأسست عام ٢٠١٣ كشركة غير ربحية ومقرها في محافظة اربد ونطاق عملها المملكة الاردنية الهاشمية. وتستهدف دمج في عملها الأفراد والمؤسسات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي لتسعى للوصول الى مجتمع متناسك وقوي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً متمتعاً بحقوقه القانونية والانسانية.

نهج المدافعة المبني على حقوق الإنسان ضمن سياسات عملها الداخلية. وساعد تنفيذ هذه الحملة على وضع الشركة بموقع جذب من قبل بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية والمؤثرين لقيادة حملات مدافعة ماثلة مبنية على نهج حقوقي.

الدروس الرئيسية

عناصر إجراء المدافعة⁵

تشكل عناصر إجراء المدافعة في هذه الحملة تحديات ودروس مستفادة مهمة حول تجربة «دمج» في تنفيذ حملة المدافعة زراعة بلا خطر/ منطقة الاغوار الشمالية.

البناء التنظيمي للحملة

قامت «دمج» ببناء تنظيمها الداخلي من خلال البرنامج التدريبي المقدم من قبل برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني باستخدام منهجية التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان «الخمس خطوات إستراتيجية فعالة». تبدأ منهجية الخمس خطوات بعمل جماعي لتحديد بيان مشكلة واضح ومحدد. تعد هذه الخطوة التأسيسية هامة لأي حملة (انظر في البحث). وقد قامت

«دمج» بتحديد المشكلة كالتالي: المزارعون في الأغوار الشمالية لا يتمتعون بحقوقهم في تنمية أعمالهم بسبب عدم وضوح إجراءات صندوق المخاطر الزراعية وآليات إحساب وتوزيع التعويضات في حال حدوث المخاطر. كما توفر منهجية الخمس خطوات لإستراتيجيات فعالة عملية تدريجية خطوة بخطوة لتطوير مسار إستراتيجي - أو رحلة التغيير. يساعد هذا المسار الإستراتيجي على تتبع سير الحملة ومراقبة تطورها (انظر الرسم التوضيحي 1). كما تم تدريب فريق حملة «دمج» أيضاً على ممارسة الضغط والأدوات المستخدمة في هذا السياق، والمهارات التي من شأنها أن تفيد «دمج»، ليس فقط في حالة حملة زراعة بلا خطر/ منطقة الاغوار الشمالية ولكن أيضاً في أي قضية قائمة على الحقوق ذات أهمية بالنسبة إلى دمج.

الهدف رقم 1:
تفعيل المادة 4 من قانون
صندوق إدارة المخاطر
الزراعية رقم 5 لسنة
2009 خلال 2017.

نقطة البداية:
المشكلة اليوم

**المزارعون في الأغوار
الشمالية لا يتمتعون بحقوقهم في
تنمية أعمالهم بسبب غياب
الإدارة الفاعلة للمخاطر
الزراعية.**

**مجتمع يتمتع به المزارعين
باستدامة وتنمية أعمالهم
زراعية.**

لجنة المستهدفة: المزارعين في الأغوار الشمالية.

كتيك 4: تدريب مجموعة من المزارعين على الإدارة الفاعلة للمخاطر الزراعية. توحيهم بقانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية.

كتيك 5: عقد زيارات ميدانية للمزارعين توحيهم بالمطالبة بحقوقهم وإرشادهم لخطوات الصحيحة لتحقيق ذلك والإطلاع على المخاطر التي يتعرضون لها. دعوتهم لحضور ورشات العمل والجلسات الحوارية مع صناع القرار.

لغاية من التكتيك: رفع وعي المزارعين حول الإدارة الفاعلة للمخاطر الزراعية. قاتون صندوق ادارة المخاطر الزراعية.

الفئة المستهدفة: صندوق إدارة المخاطر الزراعية.

كتيك 1: إعداد ورقة موقف تبين المشكلة وأثارها والتوصيات المقترحة لحل المشكلة.

كتيك 2: بناء تحالف من اصحاب العلاقة والمهتمين بحل المشكلة.

كتيك 3: تقديم مسودة نموذج الكشف الميداني ومسودة دليل إجراءات التعويض عن الصقيع للصندوق لاعتمادها في نظامهم.

الغاية من التكتيك: حث صناع القرار على تبني مسؤوليتهم في حل المشكلة وتفعيل العمل بالقانون.

الرسم التوضيحي 1: المسار الإستراتيجي للحملة

وضح تحليل المخاطر الزراعية وشروط المتطلبات الفنية لإجراء أنشطة الحملة، أبرز نقاط القوة والضعف لدى فريق الحملة (انظر في البحث). وبناءً على ذلك، قامت «دمج» بتعيين مختصين في مجالات معينة. وأدى هذا إلى تشكيل فريق متنوع بخبراته ومهاراته للعمل على إدارة الحملة، حيث أن مدير الحملة مختص بالقانون ومنسقة الحملة مهندسة زراعية وشخص آخر متخصص بالإعلام الإجتماعي. وبالإضافة لذلك، ساهم أبناء المجتمع المحلي في إنجاح الحملة نظراً لخبراتهم ومعرفتهم بواقع الحال وأوضاع المزارعين وكيفية التواصل معهم ونقل هذا الواقع لتتخذ القرار في المنطقة المستهدفة.

قامت «دمج» بإشراك وإستشارة المزارعين المتضررين وكذلك المهندسين الزراعيين بالإجتماعات طوال فترة الحملة. حيث ساهم ذلك في تحديد وتعديل وتطوير المعلومات ونقاط الخلل في إجراءات الصندوق والخروج بتوصيات واضحة ودقيقة لإعداد الدليل الإجرائي للتعويض عن أخطار الصقيع.

ساهم وضوح أهداف الحملة منذ البداية في بقاءها على مسارها الثابت رغم تغيير أعضاء من فريق الحملة بسبب ظروف مختلفة.

⁵ يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيقية ناذج أردنية حملات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل أبو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرّباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدام منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المحرّز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمتها للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

البحث

«يجب التنويه إلى أنه عند التقديم للمنحة لم تكن على معرفة بتفاصيل المشكلة مقارنة بما قمنا به بعد تحليل المشكلة بالتفصيل.»
- إيهاب بشتاوي، مدير الشركة ومدير الحملة.

دراسة المشكلة بشكل تفصيلي وتحديد ما من منظور حقوقي، ساعد بإعداد ورقة موقف محددة ومباشرة وثرية. وهذا ساعد «دمج» في تقديم صورة متكاملة للمعنيين وتحديد مشترك للمطالب. هذه الدقة ساهمت في توفير الوقت والجهد وإستغلال الموارد بشكل مدروس عندما حان الوقت لتقديم ورقة الموقف هذه إلى الجهات ذات الصلة.

ساعدت المرحلة البحثية التي ابتدأت بها حملة المدافعة والمتمثلة بزيارة المزارع التي تعرضت إلى مخاطر زراعية بالسابق، ودراسة وتحليل التعليقات والأدوات المستخدمة في عملية التعويض على تحديد الثغرات وإعداد ورقة موقف لدفع متخذ القرار لإلتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حق المزارعين بالتعويض. ومن ثم التدخل لإعادة بناء النظام المتبع في عملية التعويض للمزارعين المتضررين من الصقيع وتطوير دليل إجرائي ينظم هذه العملية.

الحشد

كان لتعريف وتوعية المزارعين بحقوقهم سواء من خلال اللقاءات والورشات المختلفة التي تم عقدها بالتعاون مع صندوق إدارة المخاطر أو من خلال الزيارات الفردية الميدانية الأثر الأكبر في انجاح الحملة. حيث أن زيادة الوعي بالحق للوصول إلى المعلومة قد أحدث تغييراً مهماً في ضمان شفافية وتطبيق إجراءات التعويض.

عملت الحملة على زيادة الثقة بين المزارعين ومنظمات المجتمع المدني من جهة وأصحاب القرار من جهة أخرى، حيث قام صندوق إدارة المخاطر بالإستجابة الفورية للمطالب المحددة في ورقة الموقف والبدء بالتعاون لوضع آلية تعويض واضحة تكفل حق المزارعين المتضررين على حد سواء.

ساهم موضوع الحملة وتأثيره المباشر على المجتمع الزراعي الذي يشمل أعداد كبيرة من المواطنين في وجود تغطية وصدى كبير على القنوات التلفزيونية والصحف والإذاعات ومواقع التواصل الإجتماعي وفي الصالونات الإجتماعية حول المشكلة وآلية حلها وطرق التعاون لمعالجتها.

إشراك صناع القرار

«تحولت بعض تكتيكات حملة المدافعة التي قمنا بها من الضغط على صناع القرار إلى التعاون مع صناع القرار.»
- إيهاب بشتاوي، مدير الشركة ومدير الحملة

ساعد معرفة صندوق إدارة المخاطر الزراعية ومواقف إدارته حول القضية في تحديد نهج العمل والتحول من الضغط إلى الحوار لحل ومعالجة قضية التعويض عن أضرار الصقيع. فقد كان الافتراض أن إدارة الصندوق ستعارض توجهات الحملة ولكنه تم التجاوب وبشكل إيجابي خلال الحوار وطلبوا المساندة لإعداد دليل إجرائي ييسر عملهم. لذلك فإن المرونة في تعديل التكتيكات لتتناسب مع المواقف الفعلية لصناع القرار على أرض الواقع من قبل دمج والإستعداد للتغيير والإستفادة من المواقف الإيجابية ساهم في إنجاح الحملة.

«نشكر شركة «دمج» على تعاونهم معنا. ساعدتنا حملتهم من الممكن على تطوير إجراءات التعويض عن أخطار الصقيع وكانت ثمرة تعاونية متميزة.»
- محمد العوايدة- مدير صندوق إدارة المخاطر الزراعية

أثر المدافعة على المنظمة

من الآثار المهمة لهذه الحملة على شركة «دمج لتمكين المجتمعات» هو إمتلاك أعضاء المشروع لمهارات المدافعة ومعرفتهم بالأساليب المختلفة لإدارة حملات المدافعة. كما وأصبحت الشركة مورد هام لكل المهتمين في هذا المجال في منطقة الأغوار الشمالية. بل تعدى ذلك الى بناء جسور الثقة والتعاون ما بين صندوق إدارة المخاطر وشركة «دمج لتمكين المجتمعات» كنموذج تعاون ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.